وستعمل فيه اما اذا لم يكن كذلك فمجاز لا اخبار عنه ولحوق التنوين له والالفاظ كلها
ساوية الاقدام في ذلك مثل يقول مه من حرف جر وضرب فعل ماض وجسق مهمل
قوله اعلم ان الكلام لمحض ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما المجموع كلام لا يخفى انه يلزم عليه
ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب قوله اخبارا او اوصافا او جملة قسمية
فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتأكيد او شرطا فان الكلام هو الجزاء
على زعمهم واما على التحقيق فليس شيء من الشرط والجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع
قوله بخلاف الكلام فانه لا يصدق عليها لان الاسناد فيها وسيلة لما هو المقصود بذاته
قوله فذلك الكلام اشارة بذلك الى الكلام لا الى التعريف الى التفصيل او الى الاسناد كما قيل
لان الكلام مسوق للكلام دليعده ولان قوله لا يناسب الاشارة الى تقسيم الكلام بعد
تعريفه وانما صرح فيه باداة الحصر للعناية بشأنه كما هو لان التركيب العقلي فيه الثنائية
برتقي الى ستة قوله الا في ضمن اسمين حقيقة او حكما وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن
الخاص فلا يلزم اتحاد الطرف وتغايره وانما قدم هذا القسم لاستحقاقه جزئية
للتقديم قوله او في ضمن اسم انما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية
لاستحقاق الاسم للتقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ فغير موافق
الذكر للواقع لتقديم الفعل على الفاعل قوله يتعدى براءة عن المنقول الى الانشاء قبل
التعبير او بعده اسم قوله اي كلمة والاضافة في التعريف لم تركب في الوداد الاربع
دالة بنية على ذلك جعل الاسم من اقسام الكلمة قوله كائن في نفسه جعل صفة معنى لسواه

رجع

رجع ضميره الى الخبره الى ما او الى معنى ولم يجعله ظرفا لغويا بدل او حال من ضميره حتى يكون
معناه على الاول ما دل في نفسه او في حد ذاته وعلى الثاني ما دل حال كونه معتبرا في حد ذاته
لان في جعل في بمعنى كلام خلاف المذهب المختار وهي في غير مشهور في التعريف ولا ان الدلالة
لو صفة غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة له بالقياس الى الواضع مع ان
حيث يكون المعاني مبنية على قصور في الدلالة اي في دلالة الحرف ولا قصور الا في معناه
لاحتياج تصوره والتفاته الى الغير وذلك لاحتياج قبل الوضع كما ذكر على الدلالة
وبالوضع لم يثبت حاجة اخرى بالذات ولا يلزم منه ذلك قصور في الدلالة فان كثيرا
من المعاني الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثيرا منها يحتاج في فهمها الى ضميمة كتقديم
المرجع في ضمير الغائب والخطاب والتكلم في ضمير المخاطب والمتكلم والاشارة وغير ذلك
وبالجملة توقف فهم المسمى على شرط لفظا كان او غيره لا يستلزم قصورا في الدلالة
كما لا يستلزم ذلك المفهوم توقفه على القابل والفاعل قوله ما دل على معنى باعتبار معنى
نفسه الملحوظا في حد ذاته لا في ضمن غيره كما في معا بلة كعو كل الدار في نفسها اي الدار
الملحوظة في حد ذاتها او الملحوظة في حد ذاتها او نسب اليها هذا الحكم في حد ذاتها
لا باعتبار امر خارج عنها فكونها في وسط البلد او قريبة من بيت الفلان فاعترض
عليه الشيخ الرضي بان قولهم في حد الحروف على معنى في غيرها نقيض قولهم على معنى
في نفسه لا يقال في مقابلة فوقك ضمير الدار في نفسها كذا في الدار في غيرها كذا
لا في نفسها ويمكن ان يجاب عنه بان ليس مقصوده ان هذه في معنى هو ضمير

لفظا

Copyright © King Saud University